



## الحركة الإسلامية في مجال الفكر والعالم

نقاط الضعف لدينا ، وكثيرا ما نضخم  
الشيء الهين ، وما نهون الشيء العظيم ،  
سواء في إمكاناتنا ، أم في عيوبنا .

وهذا الجهل لا يقتصر على الجماهير  
المسلمة ، بل يشمل الطليعة المرجوة لنصرة  
الإسلام ، والتي تمثل الركائز التي يقوم  
عليها العمل الإسلامي المنشود .

### حاجتنا إلى فقه جديد :

الحق أننا في حاجة إلى فقه جديد ،  
نستحق به أن نكون ممن وصفهم الله بأنهم  
﴿ قوم يفقهون ﴾ .

فليس مرادنا بالفقه : العلم المعروف  
الذي اصطلح على تسميته ( فقها ) والذي  
يعنى : معرفة الأحكام الشرعية الجزئية من  
أدلتها التفصيلية ، من مثل أحكام الطهارة

إن المجال الأول في رأيي هو مجال  
الفكر ، فهو الأساس للبناء الدعوى والبناء  
التربوي .

الذي يبدو لي أن أزمنا الأولى أزمة  
فكرية ، هناك خلل واضح في فهم كثيرين  
للإسلام ، وقصور واضح في الوعي  
بتعاليمه ، ومراتبها ، وأبها الأهم وأبها المهم ،  
وأبها غير المهم .

هناك عجز في المعرفة بالحاضر المعيش ،  
والمواقع المعاصر .

هناك جهل بالآخرين ، نقع فيه بين  
التحويل والتحويل .. مع أن الآخرين يعرفون  
عنا كل شيء ، وقد كشفونا حتى  
النخاع !

بل هناك جهل بأنفسنا ، فنحن إلى  
اليوم لا نعرف حقيقة مواطن القوة فينا ولا



والنجاسة والعبادات والمعاملات وأحكام الزواج والطلاق والرضاع وغيرها ...

فهذا العلم - على أهميته - ليس هو مرادنا بالفقه ، وليس هو المراد بكلمة ( الفقه ) حيث وردت في القرآن والحديث ، وإنما هي مما بدّل من الأسماء والمفاهيم ، كما بين ذلك الإمام الغزالي في كتاب ( العلم ) من موسوعته المعروفة ( إحياء علوم الدين ) .

إن القرآن ذكر مادة ( ف ق هـ ) في سورة المكية وقبل أن تنزل الأوامر والنواهي التشريعية التفصيلية ، قبل أن تفرض الفرائض ، وتحد الحدود ، وتفصل الأحكام .

اقرأ قوله تعالى في سورة الأنعام ، وهي مكية : ﴿ قل : هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيئا ويذيق بعضكم بأس بعض ، انظر كيف نصرف الآيات لعلهم يفقهون ﴾ ( الآية : ٦٥ ) .

واقرا في السورة نفسها : ﴿ وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة ، فمستقر ومستودع قد فصلنا الآيات لقوم يفقهون ﴾ ( الأنعام : ٩٨ ) .

والفقه في الآيتين معناه : المعرفة البصيرة بسنن الله في الأنفس والآفاق وسنن الله في خلقه ، وعقوباته لمن انحرف عن صراطه .

واقرا في سورة الأعراف - وهي مكية - قوله تعالى في ذم قوم جعلهم حطب جهنم فكان من وصفه لهم بأنهم

﴿ لهم قلوب لا يفقهون بها ﴾ ثم قال عنهم : ﴿ أولئك كالأنعام بل هم أضل ﴾ ( سورة الأعراف : ١٧٩ ) .

واقرا في أكثر من سورة موقف المشركين من القرآن ، وقد عبر الله عنه بقوله : ﴿ وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا ﴾ ( الأنعام : ٢٥ ) والإسراء : ٤٦ والكهف : ٥٧ ) .

أما في القرآن المدنى فقد تكررت المادة في عدد من السور كلها تنفى ( الفقه ) عن المشركين والمنافقين .

ففى سورة الأنفال يخاطب الله رسوله والمؤمنين بقوله : ﴿ إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون ﴾ ( الأنفال : ٦٥ ) .

فنفى الفقه عن المشركين المحاربين هنا ، يراد به الفقه في سنن الله في النصر والهزيمة ، ومداولة الأيام بين الناس .

وفي سورة التوبة ذم الله المنافقين بقوله : ﴿ رضوا بأن يكونوا مع الخوالب وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون ﴾ ( التوبة : ٨٧ ) .

فالفقه المنفى هنا هو الفقه في ضرورة الجهاد والبذل لحماية الدين والنفس والعرض ، وكيان الجماعة ، وإنه مقدم على أية مصلحة فردية عاجلة أخرى .

وفي نفس السورة وصف لهذا الضعف بقوله تعالى : ﴿ وإذا أنزلت سورة نظر

بعضهم إلى بعض : هل يراكم من أحد ؟  
ثم انصرفوا ، صرف الله قلوبهم بأنهم قوم  
لا يفقهون ﴿ ( التوبة : ١٢٧ ) .

فقد غاب عن هؤلاء المطموسين أن الله  
يراهم قبل رؤية الناس ، ولكنهم فقدوا  
الفقه والفهم حقا .

وفي سورة الحشر يتحدث عن المنافقين  
مخاطبا المؤمنين : ﴿ لأنتم أشد رهبة في  
صدورهم من الله ، ذلك بأنهم قوم  
لا يفقهون ﴾ ( الحشر : ١٣ ) .

وفي سورة المنافقين قال تعالى :  
﴿ ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على  
قلوبهم ، فهم لا يفقهون ﴾ ( الآية : ٣ ) .

وفي السورة نفسها : ﴿ هم الذين  
يقولون : لا تنفقوا على من عند رسول  
الله حتى ينفضوا ، والله خزانة السموات  
والأرض ، ولكن المنافقين لا يفقهون ﴾ ( الآية : ٧ ) .

وهذا كان لأهل النفاق حصّة الأسد  
من هذا الوصف القرآني بأنهم  
﴿ لا يفقهون ﴾ .

ذلك لأن المنافقين يتوهمون أنهم أذكاء  
وأأنهم استطاعوا أن يلعبوا على الحبلين ،  
ويعيشوا بوجهين ، وأنهم خادعوا الله  
والذين آمنوا ، فإذا لقوا الذين آمنوا قالوا :  
آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا : إنا  
معكم ..

ولكن الله تعالى هتك سترهم ، وفضح  
ذبتهم ، وكشف خداعهم في آيات

كثيرة : ﴿ يخادعون الله والذين آمنوا وما  
يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون ﴾  
( البقرة : ٩ ) .

المهم أنهم فُضحوا عند الله وعند  
الناس ، وخسروا الدنيا والآخرة ، وحق  
عليهم أنهم في الدرك الأسفل من النار ،  
فأى غباء أكبر من هذا الغباء ؟

ولا ريب أن كان من هذا وصفه ليس  
عنده شيء من الفقه .

### الخلاصة :

أن الفقه في لغة القرآن ليس هو الفقه  
الاصطلاحي ، بل هو فقه في آيات الله وفي  
سننه في الكون والحياة والمجتمع .

حتى التفقه في الدين الذى ورد في  
سورة التوبة ﴿ فلولا نفر من كل فرقة  
منهم طائفة ليثقفوها في الدين ، وليتدروا  
قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾  
( الآية : ١٢٢ ) .

لا يقصد به الفقه التقليدى ، فإن هذا  
الفقه لا يشر إنذارا يترتب عليه حذر أو  
خشية ، بل هو أبعد شيء عن أداء هذه  
الوظيفة ، التى هى وظيفة الدعوة .

ومثله قوله ﷺ : « من يرد الله به  
خيرا يفقه في الدين »<sup>(١)</sup> . والمعنى أن ينير  
الله بصيرته فيتعمق في فهم حقائق الدين  
وأسراره ومقاصده ولا يقف عند الفاظه  
وظواهره .

## أنواع الفقه الذى ننشده :

وقد تحدثت فى مناسبات سابقة عن أنواع الفقه الذى ننشده أو بعضها .

من ذلك ما ذكرته فى كتابى ( الصحوۃ الإسلامية بين الجحود والتطرف ) عن فقه السنن ، وفقه مراتب الأعمال .

ومنها : ما ذكرته فى مقدمة كتابى الأخير عن ( الصحوۃ الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم ) . وموضوعه أحد أنواع الفقه الأساسية المنشودة ، وهو فقه الاختلاف .

وقد ذكرت هناك أن أنواع الفقه المطلوبة خمسة .

والذى أركز عليه هنا من هذه الأنواع اثنان<sup>(٢)</sup> ، هما :

١ - فقه الموازنات .

٢ - وفقه الأولويات .

وينبغى أن نقف قليلا عند كل منها .

## فقه الموازنات :

أما ( فقه الموازنات ) فنعنى به جملة أمور :

أ - الموازنة بين المصالح بعضها وبعض ، من حيث حجمها وسعتها ، ومن حيث عمقها وتأثيرها ، ومن حيث بقاؤها ودوامها .. وأياها ينبغى أن يقدم ويعتبر ، وأياها ينبغى أن يسقط ويلغى ..

ب - الموازنة بين المفسد بعضها وبعض ، من تلك الحثيات التى ذكرناها

فى شأن المصالح ، وأياها يجب تقديمه ، وأياها يجب تأخيرها أو إسقاطه .

ج - الموازنة بين المصالح والمفاسد ، إذا تعارضتا ، بحيث نعرف متى نقدم درء المفسدة على جلب المصلحة ، ومتى تغتفر المفسدة من أجل المصلحة . ونحن فى هذا المقام نحتاج إلى مستويين من الفقه :

أولهما : فقه شرعى يقوم على فهم عميق لنصوص الشرع ومقاصه ، حتى يسلم بصحة ( مبدأ الموازنات ) المذكور ، ويعرف الأدلة عليه وهى واضحة لمن استقرأ الأحكام والنصوص وغاص فى أسرار الشريعة .

فما جاء الشرع إلا لتحقيق مصالح العباد فى المعاش والمعاد ، برتبها المعروفة : الضرورية والحاجية والتحسينية .

والآخر : فقه واقعى ، مبنى على دراسة الواقع المعيش دراسة دقيقة مستوعبة لكل جوانب الموضوع ، معتمدة على أصح المعلومات وأدق البيانات والإحصاءات ، مع التحذير هنا من تضليل الأرقام غير الحقيقية والمستندة إلى المنشورات الدعائية ، والمعلومات الناقصة والبيانات غير المستوفية ، والاستبانات والأسئلة الموجهة لخدمة هدف جزئى معين لا لخدمة الحقيقة الكلية .

ولابد أن يتكامل فقه الشرع ، وفقه الواقع ، حتى يمكن الوصول إلى الموازنة العلمية السليمة ، البعيدة عن الغلو والتفريط .

والجانب الشرعى هنا واضح من الناحية المبدئية . فقد تحدثت عنه كتب أصول الفقه من ( المستصفى ) إلى الموافقات ، وكتب القواعد والأشباه والفروق .

إن المصالح إذا تعارضت قوت المصلحة الدنيا في سبيل المصلحة العليا ، وضُحِي بالمصلحة الخاصة من أجل المصلحة العامة ، ويعوض صاحب المصلحة الخاصة عما ضاع من مصالحه ، أو ما نزل به من ضرر . وألغيت المصلحة الطارئة لتحقيق المصلحة الدائمة أو الطويلة المدى ، وأهملت المصلحة الشككية لتحقيق المصلحة الجوهرية ، وغلبت المصلحة المتينة على المظنونة أو الموهومة .

وفي صلح الحديبية رأينا النبى ﷺ ، يغلب المصالح الحقيقية والأساسية والمستقبلية على بعض الاعتبارات التى يتمسك بها بعض الناس ، فقبل من الشروط ما قد يظن لأول وهلة أن فيه أجحافا بالجماعة المسلمة ، أو رضا بالدون ، ورضى أن تحذف البسملة المعهودة ، ويكتب بدلا ( باسمك اللهم ) وأن يمحي وصف الرسالة من عقد الصلح ، ويكتفى باسم محمد بن عبد الله .. والأمثلة كثيرة ، والمجال ذو سعة .

وإذا تعارضت المفسد والمضار ، ولم يكن بد من بعضها ، فمن المقرر أن يرتكب أخف المفسدين ، وأهون الضررين .

هكذا قرر الفقهاء : إن الضرر يزال

بقدر الإمكان ، وإن الضرر لا يزال بضرر مثله أو أكبر منه ، وإنه يتحمل الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى ، ويتحصل الضرر الخاص لرفع الضرر العام .

ولهذا أمثلة وتطبيقات كثيرة ذكرتها كتب ( القواعد الفقهية ) أو ( الأشباه والنظائر ) ..

وإذا تعارضت المصالح والمفاسد ، أو المنافع والمضار ، فالمقرر أن ينظر إلى حجم كل من المصلحة والمفسدة ، وأثرها ومداه ..

فتغتفر المفسدة اليسيرة لجلب المصلحة الكبيرة .

وتغتفر المفسدة لجلب المصلحة الدائمة أو الطويلة المدى .

وتقبل المفسدة وإن كبرت إذا كانت إزالتها تؤدي إلى ما هو أكبر منها .

وفي الحالات العادية : يقدم درء المفسدة على جلب المصلحة .

وليس المهم أن نسلم بهذا الفقه نظريا .. بل المهم كل المهم أن نمارسه عمليا ...

فكثير من أسباب الخلاف بين الفصائل العاملة للإسلام ، يرجع إلى هذه الموازنات ..

- هل يقبل التحالف مع قوى غير إسلامية ؟

- هل تقبل مصالحة أو مهادنة مع حكومات غير ملتزمة بالإسلام ؟



التميز ، وقبولهم بعض المناصب الرسمية في عهده ، حتى قبل إعلانه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

والأخوة في سوريا عانوا مثل ذلك ، حين قرروا التحالف مع بعض القوى غير الإسلامية لمقاومة النظام الذي يريد أن يستأصل شأفتهم ، وقد تحالف الرسول مع خزاعة وهم على الشرك ، واستعان ببعض المشركين على بعض .

وإنا لا نتنصر هنا لموقف هؤلاء ولا أولئك ، ولكننا انتصر للمبدأ مبدأ فقه الموازنات الذي على أساسه يقوم بنيان ( السياسة الشرعية ) .

وفي مواقف الرسول الكريم وأصحابه ، وأدلة الشرع الفسيح ، ما يؤيد هذا كله ، من جواز الاشتراك في حكم غير إسلامي ، وجواز التحالف مع القوى غير الإسلامية . والمتدبر للقرآن الكريم مكيه ، ومدنيه ، يجد فيه أدلة كثيرة على فقه الموازنات والترجيح .

نجد في الموازنة بين المصالح قوله تعالى على لسان هارون لأخيه موسى عليهما السلام : ﴿ يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي ، إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم ترقب قولي ﴾ ( سورة طه : ٩٤ ) .

وفي الموازنة بين المفاصد والأضرار نجد قوله تعالى على لسان الخضر في تحليل خرق السفينة ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين

– هل تمكن المشاركة في حكم ليس إسلاميا خالصا ؟ وفي ظل دستور فيه ثغرات أو مواد لا نرضى عنها تمام الرضا ؟ – هل ندخل في جبهة معارضة مكونة من بعض الأحزاب لإسقاط نظام طاغوتي فاجر ؟؟

– هل نقيم مؤسسات اقتصادية إسلامية مع سيطرة الاقتصاد الوضعي الربوي ..؟؟ – هل نجيز للعناصر المسلمة العمل في البنوك والمؤسسات الربوية أم نفرغها من كل عنصر متدين ملتزم ؟؟

إن تقرير المبدأ سهل ، ولكن ممارسته صعبة ، لأن فقه الموازنات يصعب على العوام وأمثالهم من القادرين على التشويش لأدنى سبب .

لقد لقي العلامة المودودي وجماعته عنتا كثيرا حينما رأى – في ضوء فقه الموازنات – ان انتخاب فاطمة جناح أقل ضررا من انتخاب أيوب خان .. فشنت الغارة عليهم بحديث « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

وهل يفلح قوم ولوا أمرهم طاغية متجبرا ؟؟ لن يفلحوا ..

والفقه هنا ينظر : أى الشرين أهون ، أو أى المفسدتين أخف ، فيرتكب الأدنى في سبيل الأعلى .

والدكتور/ حسن الترابي وإخوانه في السودان لقوا هجوما من بعض الإسلاميين لقرارهم دخول الاتحاد الاشتراكي في عهد

يعملون في البحر فأردت أن أعيها ،  
وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة  
غصبا ﴿ ( سورة الكهف : ٧٩ ) .

فلأن تبقى السفينة لأصحابها وبها خرق  
أهون من أن تضيع كلها ، فحفظ البعض  
أولى من تضيع الكل .

ومن أبلغ ما جاء في الموازنات قوله  
تعالى : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام  
قتال فيه ، قل قتال فيه كبير ، وصد عن  
سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام  
وأخراج أهله منه أكبر عند الله ، والفتنة  
أكبر من القتل ﴾ ( سورة البقرة :  
٢١٧ ) .

فقد أقر بأن القتال في الشهر الحرام  
كبير ، ولكن لمقاومة ما هو أكبر منه .

وفي الموازنة بين المصالح المعنوية  
والمادية ، نقرأ قوله تعالى عقابا للمسلمين  
عقب غزوة بدر ﴿ ما كان لنبى أن يكون  
له أسرى حتى يثخن في الأرض ، تريدون  
عرض الدنيا والله يريد الآخرة ، والله  
عزيز حكيم ﴾ ( الأنفال : ٦٧ ) .

وفي الموازنة بين المصالح والمفاسد نقرأ  
قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الخمر  
والميسر ، قل : فيهما إثم كبير ومنافع  
للناس ، وإثمهما أكبر من نفعهما ﴾  
( البقرة : ٢١٩ ) .

وفي الموازنة بين الجماعات والقوى غير  
المسلمة بعضها وبعض ، نقرأ أوائل سورة  
الروم ، وفيها انتصار للروم على الفرس ،

وكلا الفريقين غير مسلم لأن الروم أهل  
كتاب ، فهم أقرب إلى المسلمين من  
المجوس عباد النار .

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام قوى في  
جواز تولى بعض الولايات في دولة ظالمة ،  
إذا كان المتولى سيعمل على تخفيف بعض  
الظلم ، أو تقليل حجم الشر والفساد .  
( انظر ابن تيمية في ذلك . ملحق رقم  
( ١ ) ) .

وله في موطن آخر فصل جامع في  
تعارض الحسنات أو السيئات ، أو هما  
جميعا ، إذا اجتماعا ولم يمكن التفريق  
بينهما ، بل الممكن إما فعلهما جميعا وإما  
تركهما جميعا ( انظر : ملحق رقم  
( ٢ ) ) .

لقد أفتت بعض الندوات المتخصصة في  
الاقتصاد الإسلامى التى جمعت بين عدد  
من أهل الفقه وآخر من أهل الاقتصاد<sup>(٣)</sup>  
بشرعية الاشتراك في المؤسسات والشركات  
التي تنشأ في البلاد الإسلامية ، وتعرض  
أسهمها على الجمهور ، ويكون أصل  
عملها مباحا ، ولكن قد يشوبه بعض  
التعامل بالفوائد الربوية فرئى - في ضوء  
فقه الموازنات - ألا تترك هذه الشركات  
المهمة والمؤثرة في الحياة لغير المسلمين ، أو  
للمسلمين غير المتدينين ، وفي هذا خطر  
كبير ، وخصوصا في بعض الأقطار ،  
ويمكن للمساهم أن يخرج من أرباحه نسبة  
تقريبية يتصدق بها في مقابل الفوائد التي  
شابت ربحه .

وفي ضوء هذا الفقه أفتى الشباب المسلم الملتزم ألا يدع عمله في البنوك وشركات التأمين ونحوها ، وإن كان في بقائه فيها بعض الإثم ، لما وراء ذلك من استفادته خبرة يجب أن ينوى توظيفها في خدمة الاقتصاد الإسلامي ، مع إنكاره للمنكر ولو بقلبه ، وسعيه مع الساعين لتغيير الأوضاع كلها إلى أوضاع إسلامية .

إذا غاب عنا فقه الموازنات سدّدنا على أنفسنا كثيرا من أبواب السعة والرحمة ، واتخذنا فلسفة الرفض أساسا لكل تعامل ، والانغلاق على الذات تكأة للفرار من مواجهة المشكلات ، والاقتحام على الخصم في عقر داره .

سيكون أسهل شيء علينا أن نقول : « لا » أو : « حرام » في كل أمر يحتاج إلى إعمال فكر واجتهاد .

إما في ضوء فقه الموازنات فسنجد هناك سبيلا للمقارنة بين وضع ووضع ، والمفاضلة بين حال وحال ، والموازنة بين المكاسب والخسائر ، على المدى القصير ، وعلى المدى الطويل ، وعلى المستوى الفردي ، وعلى المستوى الجماعي ، ويختار بعد ذلك ما نراه أدنى لجلب المصلحة ، ودفع المفسدة .

دعيت إلى الكتابة منذ بضعة عشر عاما في مجلة ( الدوحة ) القطرية ، وكانت مجلة أدبية ثقافية عامة ، وأغلب من يشرف عليها علمانيون ، والطابع الغالب عليها إن لم يكن

محافيا للإسلام فليس مواليا له ، ولا مدافعا عنه .

وترددت في الاستجابة طويلا ، ثم رأيت بعد الموازنة أن كتابتي فيها أجدى وأنفع من مقاطعتي لها ، فإن قراءها يمثلون قاعدة عريضة من المثقفين ، وجلهم ممن لا يقرؤون المجلات الإسلامية ، فهم غير قراء مجلة ( الأمة ) وأمثالها ، ولا بد لنا أن نوصل كلمتنا إلى هؤلاء ، أداء لواجب البلاغ إذا أتيت لنا الفرصة .

وهذا ما يجعلنا نقبل الحوار مع مندوبى بعض الصحف والمجلات التي قد لا تتفق معها في خطها كثيرا أو قليلا .

ولا يزال بعض الأخوة ينكرون على من يكتب في الصحف اليومية التي لا تلتزم بالخط الإسلامي الصريح ، حتى أن بعضهم أنكر على نشرى لكتاتى ( الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفريق المذموم ) على حلقات في صحيفة ( الشرق الأوسط ) السعودية ، لما لها من مواقف قد لا يرضون عنها ، مع أنى لمست جدوى هذا النشر في جمهور كبير من الناس .

بل هناك من يرى مقاطعة أجهزة الإعلام كلها : مقروءة ومسموعة ومرئية ، لما يشوبها من انحراف وفساد في الفكر والسلوك ، ناسين ما لها من خطر بالغ على العقول والضمائر ، وأن تركها لا يزيدها إلا فسادا وخيالا ، وسيمكن العلمانيين والمنحلين من التغلغل فيها ،



والتخريب لها ، وسيحرمننا نحن من فرص لا نجد لها عوضا .

ومن نظر إلى الأمر في ضوء فقه الموازنات وجد أن الدخول في هذه الميادين الهامة ليس مشروعا فحسب ، بل هو مستحب ، بل واجب ، لأنه وسيلة إلى أداء أمانة الدعوة ومقاومة الباطل والمنكر بقدر المستطاع ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، كما هو مقرر ومعلوم .

### فقه الأولويات

وأما ( فقه الأولويات ) فنعنى به وضع كل شيء في مرتبته ، فلا يؤخر ما حقه التقديم ، أو يقدم ما حقه التأخير ، ولا يصغر الأمر الكبير ، ولا يكبر الأمر الصغير .

هذا ما تقضى به قوانين الكون ، وما تأمر به أحكام الشرع .

أعنى أن خلق الله تعالى وأمره ﴿ إلا له الخلق والأمر ﴾ كليهما يوجبان رعاية هذا الترتيب .

في العهد المكي كانت مهمة النبي ﷺ محصورة في الدعوة إلى الله وتربية الجيل المؤمن الذى يحمل هذه الدعوة بعد ذلك إلى العرب ، ثم ينطلق بها إلى العالم كله ، وكان تركيزه على أصول العقيدة ، وترسيخ التوحيد ، وعبادة الله وحده ، ونبذ الشرك واجتناب الطاغوت ، والتحلى بالفضائل ومكارم الأخلاق .

وكان القرآن الكريم في تلك المرحلة يركى هذا الاتجاه ، فلم يشغل المسلمون في هذه الآونة بالمسائل الجزئية ، ولا بالأحكام الفرعية ، بل بنيان الإنسان الذى تحدثت عنه سورة العصر : ﴿ الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾ .

لم يشرع للمسلمين أن يحملوا قووسهم ليحطموا الأصنام وهم يرونها كل يوم حول الكعبة ، ولم يأذن لهم أن يشهروا سيوفهم دفاعا عن أنفسهم ، ومقاومة لعدو الله وعدوهم ، الذى يسومهم العذاب ، بل كان يقول لهم ما ذكره القرآن أن ﴿ كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة ﴾ وإن كانوا يأتون إلى رسولهم ﷺ ما بين مشجوج ومجروح .

إن كل شيء له أوانه المناسب وإذا استعجل بالشيء قبل أوانه فالغالب أن يضر ولا ينفع .

إن فقه الأولويات مرتبط بفقه الموازنات ، وفي بعض المجالات يتداخلان أو يتلازمان ، فقد تنتهى الموازنة إلى أولوية معينة ، فهنا تدخل في فقه الأولويات .

إن الإخلال بالنسب التى وضعها الإسلام للتكاليف الشرعية يحدث ضررا بليغا بالدين والحياة .

إن العقيدة في الإسلام مقدمة على العمل ، لأنها الأساس ، والأعمال هى البناء ولا بقاء بغير أساس .

وبعد العقيدة تأتى الأعمال وهي متفاوتة تفاوتاً بعيداً ، وقد جاء فى الحديث الصحيح « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أعلاها : « لا إله إلا الله » وأدناها إمطة الأذى عن الطريق » .

والقرآن يبين لنا أن الأعمال تتفاضل عند الله ، وليست فى درجة واحدة ، يقول تعالى : ﴿ أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد فى سبيل الله لا يستويون عند الله والله لا يهتدى القوم الظالمين . الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون ﴾ ( سورة التوبة : ١٩ ، ٢٠ ) .

ولهذا ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن جنس أعمال الجهاد أفضل من جنس أعمال الحج .

بل ذكر فقهاء الحنابلة وغيرهم أن الجهاد أفضل ما يتطوع به من أعمال البدن .

وفى فضل الجهاد جاءت أحاديث كثيرة منها ما رواه أبو هريرة ، قال : « مر رجل من أصحاب رسول الله ﷺ بشعب فيه عينة من ماء عذبة فأعجبته ، فقال : لو اعتزلت الناس فأقمت فى هذا الشعب ، ولن أفعل حتى أستاذن رسول الله ﷺ ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا تفعل ، فإن مقام أحدكم فى سبيل الله

تعالى أفضل من صلاته فى بيته سبعين عاماً» (٤) .

وفى فضل الرباط جاء حديث سليمان مرفوعاً : « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات فيه جرى عليه عمله الذى كان يعمل ، وأجرى عليه رزقه ، وأمن من الفتان » رواه مسلم .

وهذا ما جعل إمام مثل عبد الله ابن المبارك وهو فى أرض الرباط يكتب إلى صديقه الفضيل بن عياض الزاهد العابد ، وهو بين الحرمين مكة والمدينة متعبداً .

يا عابد الحرمين لو أبصرتنا لعلمت أنك بالعبادة تلعب !  
من كان يخصب خده بدموعه فنحورنا بدمائنا تتخضب !

ومن المقرر فقها : أن النافلة لا يجوز تقديمها على الفريضة وأن فرض العين مقدم على فرض الكفاية ، وأن فرض الكفاية الذى لم يقم به أحد أو عدد يكفى ، مقدم على فرض الكفاية الذى قام به من يكفى ويسد الثغرة . وأن فرض العين المتعلق بالجماعة والأمة مقدم على فرض العين المتعلق بحقوق الأفراد ، وأن الواجب المحدد الوقت ، الذى جاء وقته بالفعل ، مقدم على الواجب الموسع فى وقته .

ومن المقرر كذلك أن المصالح المقررة شرعاً متفاوتة فيما بينها ، فالمصالح الضرورية مقدمة على الحاجة والتحسينية ، والمصالح الحاجة مقدم على التحسينية

والمصالح المتعلقة بمصالح الأمة وحاجاتها أولى بالرعاية من المصالح المتعلقة بالأفراد عند التعارض ، وهنا نجد فقه الموازنات يلتقى بفقه الأولويات .

إن آفة كثير من فصائل الصحوة الإسلامية هي غياب فقه الأولويات عنها ، فكثيرا ما تهتم بالفروع قبل الأصول ، وبالجزئيات قبل الكلليات ، وبالمختلف فيه قبل المتفق عليه ، وتسأل عن دم البعوض ، ودم الحسين مهراق ، وتثير معركة من أجل نافلة ، وقد ضيع الناس الفرائض ، أو من أجل شكل أو هيئة ، دون اعتبارا للمضمون .

وهذا هو الحال عند عموم المسلمين ، أرى الملايين يعتمرون تطوعا كل عام في رمضان وغيره ، ومنهم من يحج للمرة العاشرة أو العشرين ، ولو جمع ما ينفقه هؤلاء في هذه النوافل لبلغ آلاف الملايين ، ونحن نلهث من عدة سنوات لتجميع ألف مليون دولار للهيئة الخيرية الإسلامية ، فلم نحصل على عشر المبلغ ، ولا نصف عشرة ، ولا ثلثه ، ولو قلت هؤلاء المتطوعين بالعمرة أو الحج : ادفعوا ما تنفقونه في رحلتكم التطوعية لمقاومة التنصير أو الشيوعية في آسيا وأفريقيا ، أو المجاعات هنا وهناك ، ما استجابوا لك ، وهذه آفة قديمة شكا منها أطباء القلوب<sup>(٥)</sup>

وإن من فقه الأولويات : أن نعرف أى القضايا أولى بالاهتمام فتعطى من الجهد والوقت أكثر مما يعطى غيرها .

ومن فقه الأولويات أن يعرف : أى الأعداء أولى بتوجيه قوانا الضاربة إليه ، وتركيز الهجوم عليه ، وأى المعارك أولى بالبداية فالتناس في نظر الإسلام أنواع :

هناك المسلمون ، وهناك الكفار ، وهناك المنافقون .

والمسلمون منهم الجهلة ، ومنهم الخونة .

والكفار منهم المسلمون ، ومنهم المحاربون . ومنهم الذين كفروا فقط ، ومنهم الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله . والمنافقون منهم ذوو النفاق الأصغر ، ومنهم أهل النفاق الأكبر .

فمن نبدأ ؟ وأى الجهات أولى بالعمل ؟ وأى الأمور أولى بالرعاية ؟

ومن فقه الأولويات : أن نعرف واجب الوقت ، فنقدمه على غيره ونعطيه حقه ، ولا تؤخره فنفوت فرصة قد لا تتعوض إلا بعد زمن طويل ، وقد لا تتعوض يوما . والشاعر الراجز يقول :

وانتبه الفرصة إن الفرصة  
تصير إن لم تنتهزها غصة !

ومن حكمنا المأثورة : لا تؤخر عمل اليوم إلى غد .

وقد قيل لعمر بن عبد العزيز يوما :  
آخر عمل هذا اليوم ، وقم به غدا ، فقال :  
لقد أعياني عمل يوم واحد ، فكيف إذا  
اجتمع على عمل يومين ؟!

ومن حكم ابن عطاء : حقوق في الأوقات يمكن قضاؤها وحقوق الأوقات لا يمكن قضاؤها إذ ما من وقت يرد إلا والله فيه حق جديد ، وعمل أكيد !

وقد أنكر الإمام الغزالي في ( الإحياء ) على بعض فرق المغرورين بالعبادة ، دون مراعاة لمراتب الأعمال ، فقال :

« وفرقة أخرى حرصت على النوافل ولم يعظم اعتدادها بالفرائض ، نرى أحدهم يفرح بصلاة الضحى ، وبصلاة الليل ، وأمثال هذه النوافل ، ولا يجد للفریضة لذة ، ولا يشتد حرصه على المبادرة بها في الوقت ، وينسى قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه : « ما تقرب المتقربون إلى بمثل أداء ما افترضت عليهم <sup>(٦)</sup> » وترك الترتيب بين الخيرات من جملة الشرور ، بل قد يتعين في الإنسان فرضان : أحدهما يفوت والآخر لا يفوت ، أو فضلا ن أحدهما يضيق وقته والآخر يتسع وقته فإن لم يحفظ الترتيب فيه كان مغرورا .

ونظائر ذلك أكثر من أن تحصى ، فإن المعصية ظاهرة والطاعة ظاهرة ، وإنما الغامض تقديم بعض الطاعات على بعض ، كتقديم الفرائض كلها على النوافل ، وتقديم فروض الأعيان على فروض الكفاية ، وتقديم فرض كفاية لا قائم به على ما قام به غيره ، وتقديم الأهم من فروض الأعيان على ما دونه ، وتقديم ما يفوت على ما لا يفوت ، وهذا كما يجب تقديم حاجة الوالدة على حاجة الوالد ، إذ سئل رسول

الله ﷺ فقيل له : من أبر يارسول الله ؟ قال : « أمك » قال : ثم من ؟ قال : « أمك » قال ثم من ؟ قال : « أبك » ، قال ثم من ؟ قال : « أدناك فأدناك » <sup>(٧)</sup> فينبغي أن يبدأ في الصلة بالأقرب ، فإن استويا فبالأحوج ، فإن استويا فبالأنتقى والأورع .

وكذلك إذا كان على العبد ميعاد ، ودخل وقت الجمعة ، فالجمعة تفوت والاشتغال بالوفاء بالوعد ( حينئذ ) معصية ، وإن كان هو طاعة في نفسه .

وكذلك قد تصيب ثوبه النجاسة ، فيغلظ القول على أبويه وأهله بسبب ذلك ، فالنجاسة محذورة ، وإذاؤهما محذور ، والحذر من الإيذاء أهم من الحذر من النجاسة .

وأمثلة تقابل المحذورات والطاعات لا تنحصر ، ومن ترك الترتيب في جميع ذلك فهو مغرور <sup>(٨)</sup> .

ويذكر المحقق ابن القيم الأقوال في أي العبادات أفضل :

هل الأفضل منها : الأشق ؟

أو الأفضل : المتعدية النفع ؟

ثم رجع أنه لا يوجد أفضل بإطلاق ، وإنما لكل وقت عبادة تكون هي الأفضل بالنسبة له .

فعند المجاعات يكون إطعام الطعام أفضل ما يتقرب به إلى الله .

وعندما يغزو الكفار بلدا مسلما يكون  
 الجهاد أفضل الأعمال ، وإمداد المجاهدين  
 بالسلاح والمال من أعظم القربات .  
 وعندما يموت العلماء ، ولا يوجد من  
 يخلفهم ، يكون طلب العلم والتبحر فيه من  
 الأعمال .  
 وهكذا يكون التفاضل بين  
 الأعمال .

## د . يوسف القرضاوى

### هوامش

- (١) متفق عليه من حديث معاوية .
- (٢) وهناك اثنان آخران مهمان هما : فقه السنن في الكون ، وفقه المقاصد في الشرع . الأول : فقه عن الله فيما خلق ، والثاني : فقه عن الله فيما أمر ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ .
- (٣) ندوة البركة السادسة التي انعقدت في الجزائر في ٢ - ٥ مارس سنة ١٩٩٠ م وكان لي شرف المشاركة فيها مع عدد من الفقهاء منهم : الشيخ عبد الحميد السائح ، الشيخ مختار السلامي ، د . عبد الستار أبو غدة ، د . سيد الدرويش ، د . طلال باقره .
- (٤) رواه الترمذى ، وقال : حديث حسن ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط مسلم .
- (٥) انظر قصة بشر الحافي مع أحدهم في الإحياء ( ٤٠٩/٣ ) .
- (٦) « ما تقرب المتقربون إلىَّ بمثل أداء ما أفترضت عليهم » أخرجه البخارى من حديث أنى هريرة بلفظ ما تقرب إلى عبدى .
- (٧) حديث : من أبر ؟ قال « أملك .. الحديث » أخرجه الترمذى والحاكم وصححه من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده . ( وهو في الصحيحين بلفظ آخر من حديث أنى هريرة ) .
- (٨) الإحياء ج ٣ ص ٤٠٠ - ٤٠٤ وانظر : كتابنا ( الإمام الغزالي بين مادحية وناقديه ص ٨٧ - ٩٣ ط دار الوفاء القاهرة ) .
- (٩) مدارج السالكين ج ١ ص ٨٥ - ٩٠ وانظر : كتابنا ( العبادة في الإسلام ) ص ٨٧ - ٩٢ ط مكتبة وهبة الخامسة عشر .

